

## الخبر:

تواجه الهند أسوأ أزمة مياه في تاريخها إذ يعاني نحو 600 مليون شخص من أزمة نقص المياه، وفقاً لتقديرات مركز بحثي حكومي. وتعتبر المناطق الريفية هي الأكثر تضرراً على مستوى العجز في مياه الشرب، كما لا يمكنها الاعتماد على المياه الجوفية لهطول الأمطار على فترات متقطعة. كما تستخدم المياه الجوفية في الزراعة عند تأخر هبوط الأمطار الموسمية أو عدم كفايتها لاحتياجات الزراعة. (بي بي سي عربي)

## التعليق:

يبلغ عدد سكان الهند 1,352 مليار نسمة، وقد أبهرت الهند العالم في السنوات الماضية بفعل معدلات النمو التي يصفونها بالعالية والسياسات الاقتصادية التي يدعون نجاحها، وذلك لأنها ساهمت وحسب معاييرهم الدولية في نقل الاقتصاد الهندي إلى سابع أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ 2025 ترليون دولار بحسب البيانات الرسمية لصندوق النقد الدولي لعام 2016، والذي توقع أن تقفز الهند إلى المرتبة الرابعة على مستوى العالم في العام 2022.

وعلى الرغم من هذا التحسن المزعوم وفق معاييرهم الدولية، فإن الهند لا تزال دون مثيلاتها في الدول المصنفة بالنامية، حيث لا تزال مستمرة في كونها أكبر تركيز للفقراء على مستوى العالم، فبحسب الأرقام وأحدث التقارير، فإن ثلث السكان هم من الفقراء، إذ بلغ عددهم أكثر من 270 مليون فقير.

هذا بالإضافة إلى أعداد الوفيات التي يتم تسجيلها سنوياً بسبب عجز الدولة عن تأمين مياه الشرب، إذ تبلغ حوالي 200 ألف شخص وفقاً للتقرير الصادر عن مركز بحثي حكومي، الذي أشار أيضاً إلى إمكانية ارتفاع الطلب على مياه الشرب إلى الضعف بحلول عام 2030، أي بإمكانية ارتفاع عدد الوفيات أيضاً، إذ إن حوالي 21 مدينة سوف ينضب ما بها من مياه جوفية بحلول 2020.

جاء هذا التناقض في أحوال الهند بين احتلالها المراكز الأولى بفضل السياسات الاقتصادية المزعومة، وبين استمرارها في المراكز الأولى من حيث عدد الفقراء في العالم، يوعزون السبب في ذلك لارتفاع الطلب على المياه لكثافة السكان التي تعاني منها المدن الهندية، وليس لغياب البنى التحتية اللازمة لضخ المياه إلى المنازل عبر خطوط الأنابيب!! بدل الطوابير الطويلة واليومية لانتظار ملء الأواني بالماء من الخزانات أو الصنابير العامة في الشوارع!! أو بسبب غياب الرعاية الحقة في استثمار الأموال وتوظيفها لصالح الناس وتنميتهم البشرية في ظل سيطرة النظام الرأسمالي على البشرية!!

هذا عدا عن مشاكل كثيرة تعاني منها الهند على مستوى الصحة والتعليم، إذ تصل معدلات الأمية إلى 48% من إجمالي عدد السكان، كما تحتل الهند المركز الثاني بعد جنوب أفريقيا من حيث الإصابة بمرض نقص المناعة (الإيدز).

ومما لا يقل عن ذلك أهمية ما يتعلق بانخفاض مستوى وإنتاجية العامل الهندي، هذا بالإضافة إلى انتشار أعمال العنف الطائفي الذي له التأثير السلبي على مقدرات البلاد ومقوماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...

فليس بكثرة الأموال ولا بالتصنيفات الدولية الرأسمالية يرتفع شأن البلاد والعباد، بل بما تملكه من فكر شامل قادر على إدارة وتدبير شؤون الناس، قلّ عددهم أو أكثر، وبالتوزيع العادل لثروات البلاد بحيث لا وجود للفقراء المحتاجين والمعوزين، ولا نسمع بشح المياه أو نضبها مما يؤدي إلى ارتفاع عدد الوفيات...

فالبشرية بحاجة إلى أن تتبنى الفكر الشمولي العادل لإنقاذها من عنت وظلم الرأسمالية، وليس إلى تصنيفات لا تسمن ولا تُغني من جوع والتي هي دليل صارخ على أن هذه المعايير لا تمت للإنسانية بصلة بل للمنفعة المادية وتحقيق الإيرادات الربحية لا غير.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

رنا مصطفى